دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.73].

جزيرة النكور وأهالي القبائل الريفية المجاورة
من خلال وثائق مخزنية ١٨٨٠ – ١٩٠٠م

د. فريد المساوي
دكتوراه في التاريخ المعاصر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة عبد المالك السعدي – المملكة المغربية

د. مصطفى الهراوي
دكتوراه في التاريخ الحديث
كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس
جامعة سيدي محمد بن عبد الله – المملكة المغربية

مُلَخّص

كانت جزيرة النكور منذ احتلالها نقطة تواصل مهمة بين الإسبان وأهالي قبائل الريف الأوسط بحكم قربها إلى الساحل الريفي، ولهذا كان من الطبيعي أن يتم استغلالها حين اشتدت الأطماع الاستعمارية الأوربية بالمنطقة، وذلك بحبك الدسائس والمؤامرات التي من شأنها أن تورط المخزن وأهالي القبائل القريبة في قضايا مختلفة، تفتح للإسبان ذرائع للتدخل والتلاعب لتحقيق غاياتهم الدنيئة. وتجلت مخططاتهم في خلق بؤر توتر وتصادم بين التجار والمهربين من الطرفين الإسباني والريفي، وخلق صراعات بين المخزن وأهالي القبائل، واستغلال أية مسألة للضغط على المخزن لتقديم التنازلات لتحقيق رغباتهم وأهدافهم. إن موقف إسبانيا من حوادث التصادم والتوترات التي كانت تحدث بين مواطنيها والأهالي، على غرار نظرة الأوربيين بشكل عام إلى مثل هذه العلاقات، كان متحيزًا على الدوام إلى مواطنيها والمتعاونين معهم، حيث كانت تعتبرهم ضحايا أناس متخلفين رافضين للأجنبي، وللأوربي والغربي بشكل خاص. وإذا كان هذا الموقف تعبر عنه بشكل أساسي الوثائق الرسمية الأوربية، وكذلك الكتابات الأوربية حول المغرب، ومنها الإسبانية، وتجد لها سندًا وتعليلاً في قوة تشبث المغاربة والريفيون على وجه الخصوص بدينهم وتقاليدهم، ورفضهم الشديد للاندماج والتطبيع مع العنصر الأوربي ثقافيًا وحضاريًا، فإن الأرشيف الوطني المغربي يكشف لنا عن حقيقة أخرى على النقيض تمامًا، إذ توضح الوثائق بشكل جلي دور الإسبان في خلق الفوضى ونقط الصراع والتوتر، ثم استغلالها بشكل جد متحيز ومجحف لصالحهم باعتبارهم ضحايا لا مذنبين.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	٠٩	يناير	٢٠٢٥
تاريخ قبـول النشـر:	٢١	فبراير	٢٠٢٥

كلمات مفتاحية:

إسبانيا؛ المخزن؛ الريف؛ القبائل؛ جزيرة النكور

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2025.453739

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

فريد المساوي، مصطفى الهراوي. "جزيرة النكور وأهالي القبائل الريفية المجاورة من خلال وثائق مخزنية ١٨٨٠ – ١٩٠٠م"- دورية كان التاريخية- السنة الثامنة عشرة- العدد الحادي والسبعون: سبتمبر ٢٠٢٥. ص ١١٦ – ١٣٠.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author: faride87@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

شكل المغرب خلال القرن التاسع عشر بموقعه الاستراتيجي على بوابة مضيق جبل طارق، محط أطماع العديد من الدول الأوربية المتنافسة على مناطق الهيمنة والنفوذ. خاصة مع اقتناعهم بغني المغرب بالثروات الطبيعية والمعدنية التي لم تستغل بعد، وكذلك بكون موقعه يسمح بالتحكم في طرق الملاحة والتجارة العالمية. برزت في هذه الظروف بعض القوى التي تعتقد أنها تملك حقوقًا تاريخية في المغرب، ولها الأولوية وحق التدخل في شؤون المغرب قبل غيرها بحكم القرب والجوار، كفرنسا التي كانت قد احتلت الجزائر منذ سنة 1830م، وإسبانيا التي تتواجد بمدينتي سبتة ومليلية السليبتين إضافة إلى جزر بادس والنكور والجزر الجعفرية، وبريطانيا التي أولت أهمية كبرى للتحكم في منطقة البوغاز ومدينة طنجة نظرًا لتواجدها قرب جبل طارق.

في ظل هذا الجو المشحون بحدة التنافس الاستعماري، والذي كان يقابله من الضفة الأخرى الانحطاط والتدهور الذي كانت تعيشه الدول الضعيفة، ومن بينها المغرب، بسبب مختلف أشكال الضغوطات الأوربية، وكانت كل هذه الدول تحاول التدخل في المغرب بشتى الوسائل، لتوريطه معها في قضايا تجعلها ذريعة لابتزازه وتبرير ما تعتبره حقًا لها في هذا البلد. وتعددت تمظهرات هذه التدخلات وما ترتب عنها من مشاكل وفوضى.

وسنستعرض في هذا المقال نموذج من تدخلات تلك القوى الاستعمارية، ويتمثل فيما كانت تقوم به إسبانيا من خلال إحدى النقط المتواجدة بها على الساحل المتوسطي، وهي جزيرة النكور التي احتلتها منذ سنة ١٦٧٣م، وما ترتب عن هذا الاحتكاك من مستويات العلاقات بينها وبين المخزن، ومواطني المناطق المجاورة. وكيف استغلت إسبانيا وجودها في هذه الجزيرة بالقرب من الساحل لخدمة مخططاتها الاستعمارية. وكيف كان يساهم الإسبان في خلق الفوضى والمشاحنات التي يحاولون في الأخير الظهور فيها بمظهر الضحايا المطالبين بالتعويضات وجبر الضرر.

أولاً: تجارة تموين الجزر

إن حاجة الجيش الإسباني المقيم بجزيرة النكور، كما بغيرها من الحصون، إلى المأكولات والمواد الغذائية الطرية (الفرشك) دفعت إسبانيا إلى إدراج بند في معاهداتها مع المغرب، يقتضي السماح بتبادل تجاري في هذا المجال بين الإسبان نزلاء الحصون وسكان المناطق المجاورة[١]، على أن تكون المواد التي تنقل إلى الجزيرة بموجب هذا الاتفاق معفاة من الرسوم الجمركية. هنا سيقع إشكال حول ماهية المواد بالضبط التي ستستفيد من الإعفاء الجمركي، فقد جاء في وثيقة غير مؤرخة تضم قائمة للمطالب التي تطالب بها إسبانيا من المغرب في الفصل/المطلب الخامس ما يلي: «الفصل السادس من وفق ٢٤ غشت عام ١٨٥٩ والفصل ٦ من وفق ١١ يونيه عام ١٨٧١ أعطيا لإسبانيا دخول المأكولات والفرشك (...) مجانا من غير أعشار ومع ذلك الثيران القائمة الحياة تؤدى خمسة ريال لكل رأس وحيث كان اللحم هو أساس المعيشة فينبغي تعديل الشروط المذكورة بأن الثيران التي تدخل إلى حصوننا بهذا القصد لا يلزمها شيء والتي تدخل بقصد انتفاع آخر يلزمها الأداء[٢]».

في شهر فبراير سنة ١٩٠٠م كتب النائب محمد الطريس إلى السلطة المركزية، عقب محادثات له مع مسؤول إسباني موفد من حكومة دولته كان على وشك القيام بزيارة إلى السلطان لإجراء مفاوضات حول مختلف القضايا التي تهم العلاقات بين البلدين، ونستشف من جواب الحاجب أحمد بن موسى له بأن المسؤول المذكور منزعج من الوضعية التي عليها تجارة تموين الحصون، خاصة الشروط الموقعة من طرف السيد محمد الخطيب، وأن دولته تطالب بتعديلها، وأنها «لا يسعها السكوت على مقتضى الشرط المذكور وأنه لا يمكنه الورود على شريف الأعتاب إلا بعد تنفيذ هذا المطلب وإلا فينشأ عنه ما لا ينبغي[٣]»، هذا رغم الملاطفة التي عامله بها النائب الطريس، ومحاولة تهدئته. ووضح أحمد بن موسى في جوابه أن المخزن كان يهدف من الاتفاق الذي أمضاه بخصوص هذه القضية إلى تحسين وتنظيم هذه التجارة، وضبط عملية تصدير

المؤن إلى حصن النكور، وذلك بحصر البيع والشراء في منطقة واحدة على ساحل البحر المقابل للجزيرة، وعلى الإسبان الراغبين في التسوق أن يقصدوا ذلك المكان، ولا يتجاوزه أحد منهم إلى التوغل والاختلاط بالأهالي لما ينتج عن ذلك من المشاكل، كما لا يجوز لهم أن يأتوا معهم ببضائع من الجزيرة لبيعها هناك. ولكن الأطراف المعنية بهذه العملية لم يلتزموا بأهداف هذا الوفق، «فلم يظهر لذلك أثر، بل ازداد أمرهم بعد ذلك إلى أن عظم وتولد منه الاشتغال بجلب السلاح وما يتعلق به من رصاص وبارود وملح وكبريت وغير[٤]».

فبسبب ما كان من تجارة في الممنوعات وتهريب الأسلحة، واختلاط بعض الأجانب بالريفيين، كادت زمام الأمور بالمنطقة أن تنفلت من يد المخزن، حيث تقوى أهالي تلك المناطق وتجبروا، وصاروا يجرؤون على اعتراض مراكب الأجانب وحجزها بسبب الخلافات الناتجة عن تجارة التهريب. وكان المخزن في كل حالة يدفع التعويضات الباهظة «إذ بهذا تقوى رعاع الريف حتى تطاولوا بمد يدهم في البحر وظهر منهم الفساد الذي ترتبت عليه مغارم ولزم جانب المخزن في علاج استقامتهم ورجوعهم للجادة صوائر لها بال[٥]». وهذا ما دفع المخزن إلى منع أهالي تلك المناطق من الاختلاط بالإسبان، بما في ذلك الاتجار معهم، حتى صار إسبان تلك الحصون يقدمون الشكاوى مما لحق بهم من جراء هذا المنع. وهذا ما يتبين من رسالة عزيزية إلى أحد القواد بالمنطقة: «خديمنا الأرضى القائد بوبكر الورياغلي (...) وبعد فبعدما قدمنا لك الجواب بمنع المعاملة بين أهل ذلك القطر الريفي وبين سكان حجرة النكور لما قررناه لك كتب خديمنا الحاج محمد الطريس من طنجة رافعا لجانبنا الشريف تشكي أهل الحجرة المذكورة وأهل حجرة بادس بما لحقهم من الضرر بسبب منعهم من شراء القوت الذي لم يجدوا غنية عنه طالبين عدم قطع ذلك عنهم[٦]».

حين بلغ إلى علم المولى عبد العزيز خبر شكوى الإسبان، أمر النائب الطريس بأن يستدعي إليه القائدين بناصر غنام وعبد الله بنسعيد، ليتأملوا جميعا الكيفية التي يمكن بها إعادة هذه التجارة بدون أن تترتب عنها أية أضرار للمخزن، مع استحضار الاتفاقيات الممضاة سابقا في هذا المجال. وقد أكد على ضرورة حصر مكان التلاقي في نقطة واحدة على الشاطئ، واستمرار منع أهل الريف من الدخول إلى الجزيرة، مع جعل خمسة وعشرين من جند المخزن مع قائدهم للقيام بدور الشرطة بمكان التسوق، وأمر كل عمال المناطق المجاورة للحصون بالتعاون بحزم على تحقيق المراد من هذه المسألة «ومن تساهل منهم يعجل له بالعقوبة ويبدل على الفور[٧]». وحين اجتمع القواد الثلاثة المذكورون اتفق رأيهم على أن المصلحة تقتضي إعادة نشاط تجارة تموين الجزر، وإصدار الأوامر بذلك لقواد وعمال الريف مند ذلك الحين وعلى رأسهم أبو بكر الورياغلي، وإبلاغ المسؤولين الإسبان بذلك. هذا ما أعلم به الطريس السلطة المركزية فاستحسنت ذلك. ليأتي جواب أحمد بن موسى مخبرا بصدور الأمر إلى القائد أبو بكر الورياغلي، وبعث نسخة منه إلى الطريس ليوجهها إلى المسؤول الإسباني الذي سيوصلها على يده إلى عمال أهل الريف[٨].

حين توصل هذا المسؤول بنسخة من رسالة المولى عبد العزيز إلى القائد أبو بكر الوياغلي قصد إبلاغها بنفسه، كدليل على اهتمام المخزن بهذه المسألة، أو لتكون بيده بمثابة حجة يقدمها لإسبان حجرة النكور ليبدأوا في النزول إلى البر للتسوق، بلغها بنفسه ولم يعد إلا ومعه جواب القائد أبو بكر الورياغلي بالامتثال للأمر السلطاني، «وزال بسبب ذلك ما كان حصل لدولة اصبانيا من القلق وما كان شائعا بطنجة على ألسنة الأجانب وأن سفير الدولة عزم على الوفادة على الحضرة الشريفة[٩]»، وأما السلطان فقد سره ذلك أيضا، إذ لما بلغه الحاجب أحمد بن موسى بالمسألة، أجاب «عن تسريح تسوق القوت للحجرتين وسلامة الصدور بأن المطلوب هو إعطاء الحق الذي له موجب وسد أبواب الخرق التي لا موجب لها[١٠]».

إثر هذا توصل النائب السلطاني بطنجة برسالة جوابية من مفوض إسبانيا يعبر له فيها عن فرحه بما تحقق من إعادة تجارة التموين إلى سابق عهدها متمنيا استمرارها، كما يخبره بكتابته إلى حاكمي الجزيرتين ليكفا أهلهما عن الخروج والاختلاط بالأهالي، إذ قال فيها: «وما ذكرت من أن البعض من سكان هولائك

الحصون يدخلون في أرض الريف فقد كتبنا لحكامها ليكفونهم عن ذلك لدوام الخير والإحسان بيننا فمن مضمن كتابتكم أخبرنا به بشضورنا كما هو الواجب علينا[١١]».

هكذا تم حل مشكلة تجارة التموين بما يرضي الطرفين. فالإسبان كان مبتغاهم إعادة فتح الأبواب لعسكر الجزر لاقتناء ما يحتاجون إليه من الضروريات، وبالنسبة للمخزن، فالمشكلة لم تكن تكمن في التجارة، بل في استغلالها لتمرير السلع المحظورة وتهريب الأسلحة، وكذلك الاختلاط الذي لما كان يترتب عنه من الدعاوى والمطالب بالتعويضات، أو في العمليات التجارية التي تتعدد فيها الأطراف والوساطات، والتي تفضي في الغالب إلى الوقوع في النزاعات. ولذلك نجد في إحدى الرسائل المخزنية التأكيد على «أن يكون التبايع يدا بيد بحيث إذا قضى المشتري وطره في تسوق قوته فقط يذهب لحال سبيله ولا تبقى علقة بينه وبين البائع وعلى شرط ألا يجلب أحد من أهل الحجرتين شيئا لبيعه في تراب أهل الريف سواء كان ذلك المجلوب من المباح أو الممنوع وعلى ألا يصل أحد من أهل الريف لإحدى الحجرتين لا في بيع ولا شراء ولا غيرهما سواء كان المتبايع فيه مباحا أو ممنوعا بحيث لا يبقى سبيل لتداخل إحدى الرعيتين مع الأخرى ولا لتعدي إحداهما حدها سرا وجهرا[١٢]».

ثانيًا: قضية التهريب

نهج السلطان المولى الحسن الأول بالمناطق الساحلية المتوسطية سياسة ترتكز بالأساس على مكافحة تجارة التهريب وتسرب الأجانب إلى المنطقة لما ينتج عن ذلك من مشاكل وشكاوى الأوربيين[١٣]. ولكن الدول الأوربية – وخاصة إسبانيا – التي كانت لها مخططات ترمي من خلالها إلى زعزعة الاستقرار بالمنطقة، خدمة لمشروعها الاستعماري، فقد عملت كل ما في وسعها لإفشال سياسة السلطان المذكورة. وكان من بين الوسائل التي استعملتها في هذا المجال، التشجيع أو التغاضي عن تجارة التهريب التي نشطت بالمنطقة خلال أواخر القرن ١٩م. وعرف بالانخراط في هذه التجارة مجموعة من أهالي بقوية البارعون في ركوب البحر[١٤]، مع تجار أجانب كان هدفهم هو «تجنب النقط الجمركية التي سمح المخزن بتفتحها على الساحل الريفي (ديوانة مليلية، بادس والنكور) للتملص من أداء المستحقات من الأعشار[١٥]».

في شهر دجنبر ١٨٩٤م بعث أمينين من حدود مليلية برسالة إلى النائب الحاج محمد العربي الطريس، حول ما بات يحدث من تفشي ظاهرة نقل السلع من مناطق مختلفة إلى جزيرتي النكور وبادس، ليتم القيام لاحقًا بإخراجها خلسة إلى شواطئ المنطقة، وتأثير ذلك على تراجع المداخيل الجمركية، «منذ حللنا بهذه البلدة ونحن نسمع من بعض التجار أن المراكب تحمل السلع من جبل طارق وتضعها بحجرة النكور وبادس وتحمل من الموسوقات كالبيض والثيران وغيرهما شتى (...) مع أن تأثير ذلك ظهر في الديوانة لقلة الداخل من المعشرات[١٦]». يضيفان في الرسالة أنهما تأكدا من ذلك بورود مركب من جبل طارق وإفراغه بحجرة النكور خمسمائة صندوق من الغاز وعدد كبير من لفائف الثوب، بحيث ظل يوما كاملا يفرغ السلعة بالجزيرة، وأنه لما أكمل الإبحار إلى مليلية لم ينزل إلا ١٤ قطعة، وليس من عادته ذلك. بمعنى أن السلع التي أتى بها أنزلها كلها تقريبا بحجرة النكور، «والعسة التي لنا ثمة لا تقدر على منع من أراد إخراج السلع للبر لأن شوكة الريف القاطنين حداء المحل المذكور قوية ولا تنالهم أحكام وتزيد قوة بسبب توارد ما ذكر ونزول الكنطربنضوا»[١٧]. ولهذا اتصل الأمينان بحاكم الجزيرة، من أجل منع تلك السلعة من الخروج للبر، فأجابهما بأن للمخزن حراسة على الشواطئ والنقط الحدودية، ولكنه سيعمل جبرا لخاطرهما على الكتابة في القضية إلى مدريد، ويمنع تلك السلع من الخروج إلى أن يصله الجواب من مدريد.

في سنة ١٨٩٥م كانت ظاهرة التهريب قد استفحلت بالمنطقة، ونتج عنها ما بات يعرف بالقرصنة الريفية، فما عرفته قبيلة بقوية خلال هذه الفترة من غارات بحرية على السفن الأوربية كان نتيجة اختلاط بعضهم مع شبكات تهريب أوربية في علاقات أسفرت عنها نزاعات وخيانات ثم الترصد للانتقام والأخذ بالثأر، فكثرت شكاوى الأوربيين لدى المخزن «بما يقع من نهب مراكبهم بسواحل الريف[١٨]». ولذلك اقتضى نظر

المخزن تعيين أحد مركبيه الحسني أو التركي للقيام بالحراسة على طول الساحل من طنجة إلى مليلية بقصد ترصد قوارب أهل الريف التي تهاجم مراكب الأوربيين، أو التي تهرب السلع، أو المتوجهة كل هذا لاقتناع المخزن بدور التهريب في كل المشاكل التي كانت تعرفها المنطقة، ففي آخر الرسالة «فإن أصل كل علة من الكطربانض كما لا يخفى[١٩]».

في سنة ١٨٩٧م كلف السلطان المولى عبد العزيز الأمين محمد اللبادي بإجراء مفاوضات مع نائبي إسبانيا وإنجلترا في شأن مسألة التعاون على مكافحة التهريب بين جبل طارق وحجرة النكور، فكان من نتائج ذلك أن اقترح النائب الإسباني على المخزن تعيين مراقب له بحجرة النكور لمراقبة قوارب الريفيين التي تقصد الجزيرة، ومدى التزامها ببطائق الترخيص، «ثم شافهك نائب الصبنيول بإمكان جعل مكلف من قبل المخزن بحجرة النكور لقبول ما يأتي من الفلائك ببطائق التسريح ورد ما عداها[٢٠]». ولكن المخزن اعتبر أن ذلك غير كاف، إذ كان هدفه هو تعاون الإسبان والإنجليز في منع تلك القوارب مطلقا من نقل السلع إلى الجزيرة، لأن التظاهر بالاتجار في تلك السلع إنما هو وسيلة لنقل كل أصناف الممنوعات. ولذلك بدا للمخزن أن الحل الأجدى والأنفع هو تخصيص أحد مراكبه للقيام بمهمة حراسة سواحله المتوسطية، «فإن البابور الذي اقتضى نظر المخزن جعله وردكوشطا هو الأنفع في حسم مادة هذا الضرر من الجهتين إن شاء الله حسبما قدمناه لكم[٢١]».

إن مسألة تعيين مركب التركي أو الحسني لحرسة سواحل الريف قد اعترضتها مجموعة من المشاكل، منها حاجتهما معا إلى التوجه لإسبانيا قصد الإصلاح والمسح، وكان على المراكب المتوجهة إلى هناك الانتظار لمدة معينة بسبب الحجر الصحي، كما كانت للمخزن حاجة بهما، أو على الأقل بأحدهما في مدن مغربية أخرى[٢٢]... ولكن بعد سنة تقريبًا، وتزامنا مع إيفاد المخزن للحملة التأديبية قصد تأديب بقوية، تم تكليف رئيس مركب التريكي بجر جميع قوارب الريفيين التي يجدها على الشواطئ، وكذلك القوارب الأجنبية، وحتى الراسية منها. ومنعت جميع أنشطة الملاحة التجارية من وإلى الريف بدعوى عدم توفر المخزن على مرسى مفتوح هناك لتلك الأنشطة. ولذلك اشتكى الأجانب «من كبراء المحلة السعيدة بالريف بتثقيفهم الفلائك الحاملة للسلع المسرحة للشاكين من مرسى تطوان والسلع المسرحة أيضا الخارجة من مراسي الريف بقصد تطوان محتجين بأن محل التثقيف في السلع الممنوعة الغير المسرحة. كما اشتكوا بذلك على عامل تطوان[٢٣]».

وإذا كان النائب الطريس قد حمل المسؤولية في هذه الشكاوى «لكبراء المحلة المذكورة (لأنه بين لهم) ضابط المسرح وضابط موضوع التثقيف ولم يعملوا بمقتضاه» كما كتب لعمال الريف عن طريق عامل حدود مليلية «بإعطائهم بطائق التسريح للفلائك التي تخرج من ناحيتهم فلم يعملوا به ولا زال التثقيف على حاله»، إلا أن الحاجب أحمد بن موسى أكد له أن «المكلفين بالمحلة المذكورة لم يرتكبا أمرا مخالفا لما صدر لهما على مقتضى ما تقدم تأسيسه على يدك بأن تأمر رئيس التريكي بجر جميع الفلائك التي يعثر عليها بمياه الكوشطة الريفية وكذلك مراكب الأجانب التي يعثر عليها واسقة أو واضعة بالمياه المذكورة»، وأن للمخزن كامل الحق في منع تجول جميع المراكب بتلك السواحل، وأنه لا يمكنه إبقاء تلك المراكب متمادية على تهورها الذي أدى إلى توريط المخزن في وقائع «لا ينساها عاقل»، كما أخبره بشكاية نائب البرتغال أيضا بحجز سلع بعض من رعيتهم هناك[٢٤] طالبًا منه التدخل لصالحهم فأجابه «بأن يتأمل هل لجانب المخزن مرسى مفتوحة بالريف وثقف على أحد من التجار حمل سلعته منها أو إليها وهل أذن لأحد بتوجيه السلعة بحرا لغير المراسي المفتوحة[٢٥]».

في شهر ماي ١٩٠٠م كتب القائد أبو بكر الورياغلي إلى النائب الطريس بأنه لا تزال هناك قوارب تتوجه من مرسى تطوان وترسو في جزيرتي بادس والنكور محملة بالسلع المهربة. هذا ما يتبين من جواب أحد أمناء تطوان للنائب الطريس حول هذه المسألة، والذي يؤكد له أن القوارب لا يمكنها ذلك لأنهم نصبوا ما يكفي من الحراسة، إلا إذا كانت تلتقي في عرض البحر مع مراكب أخرى وهناك تشحن بالسلع ثم تتوجه بها. يقول في الرسالة: «فاعلم سيادتك إنما هو من أمر هذه المرسى فإن العسة عندنا هناك منصوبة بقصد ما ذكر من أمر

الكنطربانض جاعلين عينا وأذنا عن ذلك والأمناء قائمين على ساق سالكين القاعدة في ذلك اللهم إن كانت تحمل داخل البحر من البراكوا الذين يأتون من جبل طارق ويتعرضون لهم بناحية غمارة ويتوجهون بها ...[٢٦]».

ثالثًا: فرار السجناء من الجزر

كان من بين القضايا المطروحة في العلاقات المغربية الإسبانية خلال القرن التاسع عشر، فرار السجناء من حين لآخر من الحصون المحتلة إلى المناطق المجاورة. فقد أشار أوجست موليبراس حين حديثة عن سجن جزيرة النكور «هذا السجن الرهيب» حسب وصفه، حيث قال أن الريفيين لا يستقبلون من الجزيرة سوى «الفارين من الجندية أو السجناء الإسبانيين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة والذين يفضلون الحياة بالريف على البقاء بالصخرة المرعبة[٢٧]».

هناك قصة مهمة منشورة عن تجربة أحد هؤلاء الذين فروا من سجن هذه الجزيرة، مما دونه الأستاذ عبد الحميد الرايس، وهي لخواكين إبانييث بييدو Joaquin Ibanez Billedo قبل أن يصبح اسمه امحند أريفي. وهو ينحدر من مدينة سرقسطة الإسبانية، كان محكوم عليه بالسجن المؤبد، وتم نقله بين عدة سجون إلى أن انتهى به الأمر في سجن جزيرة النكور، ولما طال مقامه في هذا السجن، صار يحظى ببعض الثقة لدى الحراس، حيث تحين الفرصة إلى أن أتيحت له ليفر إلى قبيلة بقوية[٢٨].

كان الفار من الجزيرة - حسب موليبراس- يعلن إسلامه بمجرد وصوله إلى البر، فيحظى بالحماية من طرف القبيلة، وقد يحظى بسكن مريح وقطعة أرض، وإن كانت له رغبة في الزواج فإن سكان القبيلة يتنافسون في مصاهرته. كان يوجد الكثير منهم ببقوية، وبني يطفت وبني ورياغل، ومنهم من اغتنى بمدن مغربية كفاس ومراكش، أو اندمج بقبائل داخلية وخلف أحفادا لا يعرفون قصة جدهم الذي كان سجينا أوربيا[٢٩].

ومن بين الوثائق التي تتضمن معلومات حول قضية فرار السجناء من الجزر، رسالة لمفوض إسبانيا بطنجة إلى النائب الطريس في غشت ١٨٨٥، حول فرار أحد السجناء من حصن بادس اسمه Jose Pastor Moreno، ويطلب إصدار الأوامر بالبحث عنه وتسليمه، «وعلى ما قاله قايد العسة المراكشية الكاينة بتلك الحدادة للحاكم المذكور، المسجون المذكور هرب إلى بتسكلى بقبيلة بقوية البعيد أربعة ساعات من حصن بادس وحالته عظيمة بسبب الجرح الصادر له عند هروبه، فالمرجو منكم تسرعوا بإعطاء الأوامر الأكيدة لمن يجب بالقبض على المسجون المذكور ورده إلى حاكم بادس»[٣٠]، ولم يسعفنا البحث في التوصل إلى معلومات أو وثائق أخرى لمعرفة مصير هذا السجين لاحقًا.

وفي شهر يونيو ١٨٨٩م كتب النائب الطريس إلى السلطان الحسن الأول مخبرا إياه برسالة توصل بها من مفوض إسبانيا ومضمونها أن «مسجون من أحد بحريتهم اسمه مكيل لويس فر من حصن النكور في شهر غشت الفارط وأنه قاطن بقبيلة بقوية المجاورة للحصن المذكور وطالب في اسم دولته يلتمس الوقوف في طلب صدور الأمر الشريف أسماه الله بالقبض على بحريهم المذكور ودفعه لحاكم حصن النكور[٣١]»، ويضيف في الرسالة نفسها أن سكان تلك القبائل يتعاونون مع أولئك الفارين ويحمونهم، وأنه سبق أن فر إليهم سجينان آخران فطالبهم حاكم الحصن مرارا بردهم فامتنعوا، ولذلك طالب بإلحاح بتعويض حراسة السكان المحليين بحرس محزني. وفي ٢٢ يونيو ١٨٨٩م جاء جواب السلطان بالتوصل بالرسالة المشار إليها، ومما أجاب به عليها أن «المساجين الثلاثة الفارون من النكور فقد أمرنا عامل القبائل المجاورين لتلك الحصون بالبحث عنهم ودفعهم للحاكم المذكور وأكدنا عليه في ذلك وفي ضبط أمر العسة[٣٢]».

وفي شهر غشت ١٨٩٥، نجد رسالة جوابية من القائد محمد أنفلوس إلى النائب الطريس مخبرا إياه بالتوصل برسالته حول قضية نصرانيين فرا من حجرة النكور، واللذان كانا بمنزل رجل من قبيلة بني ورياغل يدعى «مح بن حدو»، حيث أمره فيها الطريس ببذل ما أمكن من الجهد والسياسة، من أجل الإمساك بهما وتسليمهما لحاكم الجزيرة. ولكن في جواب القائد المذكور صرح أنه قام بكل ما في وسعه دون جدوى، «نعم سيدي فقد بحثنا في قضيتهما أولا وثانيا وما قصرنا في بعث العسكر لهناك ومن نثيق به فإذا به لم يقع أحد

على أثرهما ولا وجدنا من عنده خبر بهروبهما قط»[٣٣].

لذا ألا يحق لنا التساؤل: ألا تكون قصص الفرار هذه، أو بعض منها على الأقل، من اختلاق بعض المسؤولين الإسبان كوسيلة من وسائل الضغط على المخزن وابتزازه؟ إن لم تكن هذه المسألة مؤكدة، فإن أمورا أخرى تصب في هذا الاتجاه، كانت واردة بالتأكيد، حيث كان هؤلاء الإسبان يلجأون إلى الكثير من تزييف وقلب الحقائق من أجل تحقيق مبتغاهم.

ومما تجدر الإشارة إليه؛ أنه كانت هناك أيضًا حالات فرار من الريف إلى الجزيرة، ولكنها حالات قليلة ونادرة، كما أن الجزيرة بالنسبة للفارين من الريف كانت مجرد نقطة عبور للإبحار منها في اتجاه سبتة أو مليلية أو حتى إلى الجزائر. ومن الوثائق التي تشير إلى حالة من هذا القبيل الرسالة التي بعثها مفوض إسبانيا فرانسيسكو رفائيل فكيرة Fransisco R. Figuera إلى النائب الطريس يوم ٢١ مارس ١٨٩٣م، في موضوع رجل يدعى عبد السلام الورياغلي، والذي هرب بامرأتين إلى حجرة النكور. وقد أخبره فيها برفع القضية إلى دولته لتأمر حاكم الجزيرة بما يجب عليه فعله في ذلك. كما وعده بأنه سيعلمه فور توصله بأي جواب في القضية[٣٤].

رابعًا: الحراسة الساحلية

كان احتلال الإسبان للثغور والجزر التي تمكنوا منها على الساحل المتوسطي، بما في ذلك جزيرة النكور المستعمرة منذ سنة ١٥٥٩م، سببا في حالة من القلق لدى سكان المناطق المجاورة. وكان الأمر يحتم عليهم منذ البداية التفكير في أشكال وطرق مقاومة هذا الغازي الدخيل، أو على الأقل تنظيم الحراسة على طول المناطق المحيطة به بشكل مستمر ودائم، حتى لا يشعر هذا المحتل بالأمان أو يفكر في التغلغل داخل البلاد.

ومع ما كانت تطرحه هذه المسألة من صعوبات وتكاليف بالنسبة للسلطة المركزية، فقد كان ينظمها أهالي المناطق المجاورة للحصن المحتل بالتناوب. يقول أوجست موليراس في هذا الصدد أن تواجد الإسبانيين بصخرة النكور، كلف بني ورياغل تجنيد مائة حارس لمراقبة هذه الصخرة كل شهر، حيث كانت الأقسام الإحدى عشر للقبيلة تقدم رجالها بالتناوب، وكان أولئك الحراس يقضون ثلاثين يومًا على شاطئ البحر بخيامهم وأسلحتهم وكل أفراد عائلاتهم. وهم يراقبون تحركات أفراد الحامية الإسبانية، ويكونون دوما على أهبة الاستعداد لصد كل محاولة من الإسبان يقومون بها للنزول إلى البر[٣٥]. أما جرمان عياش فإنه يتحدث عن حصار للجزيرة وعزلها حتى لا تستفيد من الاتجار مع السكان المحليين أو الحصول على شيء منهم، وهي مهمة قامت بها القبائل خير قيام، بحيث بات على الحصون أن تستورد من إسبانيا كل ما تحتاج إليه، بما في ذلك الماء[٣٦].

إن هذا العمل الجدي والصارم لنوبات الحراسة التي تنظمها القبائل لم يكن ليرضي الإسبان الذين كانت لحصونهم الكثير من الحاجيات التي بالإمكان الحصول عليها من المناطق المجاورة، كما كانت لها مخططات وأهداف استعمارية تقتضي فتح أبواب الاختلاط بالأهالي. ولذلك ظلت إسبانيا تطالب السلطات المغربية باستبدال عناصر الحراسة المحلية بالعناصر المخزية، وذلك ما تحقق تدريجيا، إلى أن صارت دوريات الحراسة لجزيرتي بادس والنكور تتكون من الجيش، ويتم تعيينها على يد عامل طنجة[٣٧].

كان من بين الذرائع القوية للإسبان لمطالبتهم باستبدال عناصر الحراسة الحدودية، هروب بعض السجناء الإسبان إلى الريف، وتأكيد إسبانيا أن الريفيين، بما فيهم دوريات الحرس، يتواطؤون مع أولئك السجناء ويساعدونهم على الفرار، بل ويعملون على إخفائهم وحمايتهم. «فيطلبون جعل العسة الكافية بحدادة تلك الحصون من المخزنية (...) حيث العسة الموجودة الآن هنالك هي من أهل الريف الذين يستجلبون فرار مساجنهم من الأسجان ويقوونهم على ذلك بسبب حمايتهم لهم[٣٨]». وما لبث أن جاء الجواب من السلطان الحسن الأول إلى النائب محمد العربي الطريس أنه أكد على عامل قبائل الريف «في ضبط أمر العسة والاعتناء بشأنها ريثما تجعل من المخازنية ويرتب أمرها[٣٩]».

كان أكبر مشكل ترتب عن مسألة اعتماد عناصر نظامية للقيام بدور حراسة السواحل المقابلة للجزر المحتلة، هو مشكل مصدر التموين ودفع مستحقات أولئك الحرس، ذلك أن العناصر المحلية كانت تعتمد على التموين الذاتي والتآزر والتضامن الاجتماعي القائم فيما بينهم، سواء كان ذلك من منطلق الوازع الديني أو الغيرة الوطنية. بينما العناصر العسكرية التي عوضتهم عجز المخزن عن تموينها، خاصة بعد تراجع مداخيل ديوانة مليلية بسبب تفشي تجارة التهريب[٤٠]. ولذلك صار عدد العسكر المعين لذلك ينخفض تدريجيا، كما صارت دورياتهم عاجزة عن فعل أي شيء أمام تفاقم مشاكل التهريب والقرصنة والتدخلات الأجنبية. وهذا ما عبر عنه المولى عبد العزيز في إحدى رسائله حين قال: «فقد بلغ علمنا الشريف أن العدد من العسكر السعيد المعين لعستي بادس والنكور معطل ولا يقوم بشيء وقد أمرنا بتعيين غيره للقيام بذلك[٤١]».

وكان يحدث أحيانًا أن يقع خلاف بين أفراد الحراسة المعينين من طرف المخزن وأهالي المنطقة، بسبب ما قد يحدثوه من تغييرات على النمط الذي دأب عليه أولئك الأهالي، أو على علاقاتهم بإسبان الجزيرة، وتتطور تلك الخلافات إلى نزاع أو حتى مواجهات عنيفة، كما حدث في شهر غشت ١٨٩١م، وجاء في رسالة للقائدين أحمد الركينة وحميدة بناني إلى النائب الطريس «بلغنا أن عسكر عسة النكور وقع بينه وبين بني ورياغل أهل المحل شنآن حتى آل الأمر إلى الضرب وجرح أحد العسكر وفروا من هناك وبقى العسة خالية ووصل منهم لبادس أحد عشر نفرًا وقائدهم سافر لشريف الحضرة[٤٢]».

وحين تفشت ظاهرة اعتراض قوارب الأجانب، وكثرة شكاوى الدول الأوربية المقدمة للسلطان من استهداف سفنهم بالريف، ومطالبتهم إياه بدفع التعويضات والمغارم الثقيلة. وتفشي ظاهرة الاتجار المحظور في سائر سواحل المنطقة. قرر جعل الساحل المتوسطي كله تحت حراسة المخزن. وذلك بتعيين مراكب المخزن لحراسة السواحل، بقصد مراقبة الريفيين ومنع أنشطتهم وتنقلاتهم البحرية، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك. وكذلك مطالبة الأجانب بالإذن في تفتيش قواربهم التي تعبر هذه المنطقة للتأكد من خلوها من السلع المهربة[٤٣]. ولكن حتى هذه المسألة اعترضتها مجموعة من المشاكل فلم تتم على الوجه المطلوب.

خامسًا: الاصطدامات مع إسبان حجرة النكور

يبدو من خلال تأمل سياسة الإسبان تجاه المغرب من خلال الجيوب والثغور المحتلة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وجود مخطط كانت تهدف إسبانيا من خلاله إلى إيجاد ذرائع مختلفة لابتزاز المغرب والدفع به للتنازلات المتتالية، والتي تستغلها لتحقيق مختلف الأهداف التي كانت ترمي إليها. وإذا كانت غطرسة إسبانيا ما بعد حرب تطوان، قد اصطدمت بشجاعة وصمود سكان القبائل المجاورة للحصون والثغور المحتلة، والذين وقفوا في وجه سياساتها تجاه المنطقة، فقد فكرت في استغلالهم كورقة ضغط تشهرها في وجه المخزن الذي كانت تربطه بها مجموعة من المعاهدات والالتزامات. ولهذا كانت هناك جهات إسبانية تعمل على الدوام على خلق نقط اصطدام وبؤر توتر مع الأهالي، ليبدأ تقديم الشكاوى للمخزن بطريقة يظهرون فيها مواطنيهم بمظهر الضحية الذين يتعرضون للاعتداء والظلم على يد الريفيين.

ومن أبرز الأمثلة على ما أشرنا إليه، ما وقع من ادعاء حاكم جزيرة النكور في ربيع سنة ١٨٨٥م، من التعرض لاعتداء وضرب، رفقة خليفته ومترجمه وبحارين معه، على يد مجموعة من أهالي قبيلة بني ورياغل على الشاطئ المقابل للجزيرة[٤٤]. وحتى لا يترك مجالا لتوجيه اللوم إليه حول داعي خروجه إلى ذلك الشاطئ على غير عادة حكام الجزيرة، فقد أقحم في القضية القائد زيان الورياغلي مدعيا أنه وجه له الدعوة للنزول للبر، ولما نزل هو ومن كان برفقته أشار القائد زيان على إخوانه بضربهم وبسرقة قارب لهم ففعلوا[٤٥]. والغريب في هذه المسألة هو أنه رغم تحقق المخزن من براءة هذا القائد مما نسب إليه، إذ «كان وقع البحث فيه فتحقق أن زيانا بريء من ذلك وأن إخوانه فعلوه بغير إذنه بغتة»، إلا أنه سيتعرض للعقاب والسجن لمدة طويلة إرضاء للإسبان[٤٦].

فيما يتعلق بسبب إقدام هذه المجموعة من الورياغليين على ضرب هؤلاء الإسبان فإننا نقف على روايتين مختلفتين: تقول إحداهما أن «موجب فعلهم لذلك قتل نصرى النكور رجلا من بني ورياغل توجه للنكور يقبض دينا له على البعض من أهل النكور وإلقاؤهم اياه في البحر فلفظه وعثر عليه إخوانه[٤٧]»، أما الرواية الثانية فتقول إن مجموعة من الورياغليين كان لهم دين على رجل بقيوي تماطل في أدائه لهم، فعملوا على مصادرة قارب له من إحدى مراسي بقيوة. فادعى بعض الإسبان أن القارب المصادر إنما هو في ملكهم، ولذلك نزل حاكم الجزيرة وخليفته والمترجم مع بعض البحارة إلى الشاطئ لتقديم الشكوى والتداول في القضية مع القائد زيان. وهناك على الشاطئ حضر مصادروا القارب ونازعوهم في كون القارب لهم، وإنما هو للبقيوي ولا دخل للإسبان في القضية، فبدأ النزاع والتدافع بين الفريقين، «ووقع بينهم لجاج أفضى إلى وقوع الضرب بالحجارة فرجعوا لفلوكتهم وذهبوا للحجرة وأخذوا في ضرب ديار الضاربين بذلك بالمدافع وهدموا دارا منها وفي ضرب من رأوه من المسلمين بالبر بمكاحل الكلاطة[٤٨]».

أصدر المخزن إثر هذه الحادثة أوامره إلى القائد زيان للقبض على الورياغليين المتورطين في القضية، كما أمر بالاستعداد لشن حملة تأديبية على قبيلة بني ورياغل بأكملها إذا ما حاولت الدفاع عن تلك المجموعة وحمايتها، فاستقدم لذلك «عمال كلعية وأمنائها والأمين العسري والخديم مبارك الذوبلاني (...) والنزول بأنفسهم على بني ورياغل والوقوف في قبض الفاعلين». ووجه أيضا قائد الرحى العربي بن بوعزة الأوديي على رأس عدد من الخيالة، لما عرف به من الحزم والصرامة والإخلاص في خدمة المخزن، للنزول على بني ورياغل، وقد تلقى الأوامر «بالجد في قبض الفعال ليجرى عليهم ما يستوجبونه من الأحكام على ذلك». وفي نفس الوقت أمر السلطان عمال بني ورياغل بالإقدام إليه مصحوبين بأعيان القبيلة بقصد «إتمام فصال النازلة وحسم مادتها»[٤٩].

تم القبض على المتورطين في هذه القضية، وكذلك على القائد زيان الورياغلي رغم علم المخزن ببراءته، أو لنقل أن المخزن أرغم على ذلك كما يتبين، «ومع ثبوت براءة زيان من ذلك قبض عليه وعلى البعض من إخوانه وعوضت لهم الفلوكة (أي لإسبان النكور) جبرا للخواطر وهذه مدة تناهز العامين والمذكور وإخوانه بالسجن[٥٠]»، ومما يثبت أن المخزن دفع للقبض عليهم دفعا، ما نستشفه من رسالة للسلطان الحسن الأول إلى النائب الطريس، حيث يتبين جليا عطفه وإشفاقه عليهم، ولكن يبدو أن أمر إطلاق سراحهم كان يتوقف على موافقة القنصل الإسباني، حيث يقول: «وحتى على فرض عدم براءته من ذلك فقد بلغت فيه العقوبة حدها بطول سجنه وتعين تسريحه هو وإخوانه، وعليه فنأمرك أن تعرف الباشدور بذلك وبعدم بقاء وجه لسجنهم حيث الأمر كما ذكر[٥١]».

وفي قضية أخرى، حدث مساء يوم خامس يوليوز ١٨٩٣م أن هاجم بعض من بني ورياغل قارب إسباني بخليج النكور. كان على متن هذا القارب المملوك لإسباني من الجزيرة يدعى خوكين غرسيا، مقدم عسة البحر وبحار ومترجم، إضافة إلى رجل من بقوية يدعى موحا بن عمر. كان هؤلاء حسب ما زعمه الإسبان يشتغلون بصيد السمك بالخليج، ولما رآهم الورياغليون الذين كانوا على متن قارب آخر، هاجموهم وأطلقوا عليهم النار، واستمروا على ذلك لمدة حتى أصيب ركاب القارب كلهم بجروح مختلفة، إلى أن بادر الرجل البقيوي الذي كان معهم بقيادة القارب إلى وجهة مختلفة ليحفظ نفسه ومن معه من الهلاك[٥٢]. وأما فيما يخص وجهة النظر الرسمية المغربية إلى القضية فإنها مختلفة، ذلك أن القارب المذكور إنما كان يستعمل في التهريب، وأما الذين أطلقوا عليه النار فهم دورية الحراسة من قبيلة بني ورياغل، «وصلنا كتابكم مخبرا فيه بسبب الضرب الواقع في حجرة النكور بين ركاب أهل المركب الإصبنيولي وبين عسة أهل الريف من قبيلة بني ورياغل واستخبرتم أنه كان بداخل المركب كنطربندو[٥٣]».

إثر هذه الحادثة أمر حاكم جزيرة النكور بإلقاء القبض على خمسة رجال من بني ورياغل الذين يقصدون الجزيرة من أجل التسوق، لأنهم ذهبوا إلى

الجزيرة على متن قارب به ثقوب للبنادق، وتبين للإسبان أنه نفس القارب الذي وقع منه الهجوم على قاربهم. كما أنهم لم يتوصلوا في القضية إلا بوعد من نائب السلطان بالبحث في النازلة، مع الإشارة إلى أنه طلب منهم على لسان السلطان بإطلاق سراح هؤلاء رغم أنه ـ حسب ادعائهم ـ لم يظهر أي دليل على التهريب[٥٤]. وفي وثيقة أخرى فإن المقبوض عليهم ستة، وقد تحقق منهم الإسبان من خلال القارب الذي وردوا به، كما أن حاكم الجزيرة دعا مقدم القبيلة للمجيء إليه للتداول في القضية فأبى ذلك[٥٥].

بعد القبض على أولئك الريفيين، طالب المخزن على لسان حاكم قلعية من مسؤولي إسبانيا نقلهم إلى مليلية ليتم التحقيق في القضية هنالك، ولكنهم بدل ذلك أحالوا القضية على حاكم مدينة مالقة. ونستشف من رسالة للنائب الطريس إلى مفوض إسبانيا بالمغرب نوعا من الاحتجاج، حيث جاء فيها: «فلا يخفى عن جنابكم أن القبض على المسلمين المتسوقين من غير موجب ينشأ عنه أمور تكدير الخواطر وتضر بالمقصود عند الجانبين من حسن المخالطة والجوار[٥٦]»، وأضاف أن السلطان كلفه بالحديث معه لالتماس الوقوف إلى جانبه في مسألة نقل أولئك المسلمين إلى سجن مليلية ريثما يقع البحث الكافي في الدعوى، ومعرفة المذنبين الحقيقيين في القضية لإعطاء كل ذي حق حقه، مع إضافة في هامش الرسالة مفادها أن أولئك لم يقترفوا جرما، وأنه لا يجوز قبض مسلمين عوضًا عن إخوانهم دون موجب حق[٥٧].

أما الإسبان فقد برروا القبض بتماطل المخزن في التعامل مع القضايا التي يرفعونها إليه، حيث جاء في رسالة المفوض فرناري أنه كان على حكام المغرب أن يثبتوا «حسن المخالطة والمحبة» التي بين الدولتين بمضاعفة مجهودهم في البحث في القضية لإعطاء الحقوق لذويها كما تفعل إسبانيا في مثل هذه القضايا، «فالواجب على حاكم بني وريا غل حالا أن يبحث البحث الكافي على الهاجمين على المركب المذكور حتى يتوصلون بهم الولات ويجر عليهم الحكم الواجب لهم وبعده نواعدكم على تسريح الأناس المقبوضين هناك إذا لم يكن لهم مدخلا في هذه النازلة[٥٨]». أما المفوض إميليو أوخيذا فقال في رسالة له أنه يجب على المخزن – قبل الحديث عن إطلاق سراح المقبوضين – أداء مصاريف العلاج وتعويض الضرر لضحايا الهجوم، والذي قدروه ب ١٩٥١٩,٧١ بسيطة مع زجر منفذي الهجوم. ثم أضاف فيما يشبه النصح: «نطالعكم كل الأمر الذي بيدنا لترد بالكم في المصلحة الكاينة في ترك كثرة الهجوم في تلك الناحية من الإيالة بحيث إذا أداموا على هذه الحالة من غير زجر ولا معاقبة يمكن أن يصدر من ذلك ضرر ومشاحنة عظيمة[٥٩]».

سادسًا: قضية قارب إميليا فرانانديث

في الخامس من شهر يوليوز ١٩٠٠م، تقدمت امرأة من حجرة النكور تدعى إميليا فرنانديث بشكاية إلى حاكم الجزيرة مفادها أن زورقا لها يشتغل فيه رجل مسلم يدعى حمادي بوعزة على وجه الكراء، كان ينقل به الزاد كعادته من شاطئ بني وريا غل إلى الجزيرة، ولما عثر عليه بعض المخازنية صادروا منه القارب. ولما طالب الحاكم من قائد القبيلة برد القارب امتنع وصار يختلق الأعذار. وادعى الإسبان أن هذا القائد أرسل لاحقا مقدما رفقة أحد المسلمين إلى حاكم الجزيرة يطلبون منه أداء مبلغ عشرين بسيطة مقابل تسليم القارب، وما دام الحاكم لم يقبل بذلك، فقد توجها إلى دار صاحبة القارب نفسها وطلبا منها المبلغ، فأعطتهما إياه ليردا لها القارب. ولكنها فقدت منه بعض الأغراض من قبيل المجاديف والكرسي ورقعة كتان طولها ٢٥ مترا ومصباح، وقدرت قيمة هذه الأشياء كلها ب ١٧٥ بسيطة، فطالب الإسبان برد هذه الأشياء المفقودة مع العشرين بسيطة لتلك المرأة، إضافة إلى زجر ومعاقبة منفذي هذه المصادرة[٦٠].

أما جواب المخزن على هذه القضية فقد تمثل فيما أجاب به النائب محمد الطريس مفوض إسبانيا في ٣١ غشت ١٩٠٠م من كون «مصارفة أهل الحجرة مع أهل الريف ممنوعة ولا تسوغ بوجه ولا بحال وإذن جانب المخزن رعاه الله مقصور على المؤنة والفرشك لا غير[٦١]»، معنى هذا أن الزورق المذكور كان يتاجر في أمور غير تلك التي يقتصر عليها اتفاق التموين، كما أن مكان إرسائه لشراء الزاد يوجد خارج النقطة المسموح

فيها بتنظيم الاتجار بين الأهالي والإسبان. يضيف في الرسالة: «وإنما المصارفة بهذا الوجه المذكور فهي تجر للمحاككة مع جانب المخزن كما لا يخفى وحينئذ فالواجب أن تصدر إذنكم الأكيد لحاكم الحجرة بحسم مادة المصارفة مع أهل تلك الناحية لما علمت وإلا فلا محالة ترفع القضية للحضرة الشريفة لتأمر فيها بالمتعين[٦٢]».

في التاسع من شهر أكتوبر كرر مفوض إسبانيا الكتابة للنائب الطريس بعدما أعلم حكومة دولته بالجواب المتوصل به سابقا، ويخبره أن إسبانيا لا ترى الكفاية في ذلك الجواب، بل وترى فيه إثباتا لعدالة مطالبهم، ما دام هناك إطار قانوني يخول لهم حق استيراد المؤن والزاد من سكان القبائل المجاورة، ذلك أن الزورق المصادر كان يأتي لهذا الغرض. وأكد له أن القوانين المعمول بها في شأن تجارة التموين تخول لهم حق استعمال القوارب لنقل البضائع المقتناة، وأن ولاة المخزن إذا رفضوا ذلك فهم مخالفون للقوانين[٦٣]. وأضاف أنه حتى ولو كان الزورق يمارس التهريب، فيكون لدوريات الحراسة الحق في حجز البضائع المهربة دون مصادرة الزورق أو تكسيره أو مطالبة فديته بمبالغ مالية. ولذلك طلب رفع القضية إلى المخزن المركزي لحلها بدفع التعويضات المطلوبة ومعاقبة الجانين[٦٤].

أما المخزن فقد تشبث بأن هذا الزورق قد اقترف أمرا ممنوعا وهو الاتجار خارج المكان المسموح فيه بذلك، «الذي ثبت (...) هو كون الفلوكة قبض بها الكنطربندوا ووردت لأجله ليلا[٦٥]»، وأضيفت في هامش الرسالة إشارة إلى نوع البضاعة التي ضبط الزورق متلبسا بنقلها إلى الجزيرة «وهو عدد من البقر». وأن الذين ظفروا به ليسوا من عامة الناس، بل هم رجال المخزن المكلفون بالحراسة. وأنه ما دام أصحاب هذا الزورق قد أقدموا على ارتكاب أمر لا يسوغ ارتكابه، فهم من يستحق العقوبة والزجر، «وتتوجه العقوبة على المقبوض عليه بما ذكر وجنابكم لا يكاد يوافق على ارتكابه والترخيص في شأنه[٦٦]».

خَاتِمَةٌ

إن الخلاصة التي يمكننا الخروج بها من دراسة مستويات العلاقة بين إسبانيا والمغرب من خلال هذا النموذج المحلي، هي أن هذه القضايا مترابطة ومتكاملة لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى، وهي تلتقي جميعًا تحت عنوان واحد وهو: جهود الإسبان لزعزعة الاستقرار بالمنطقة، والمساهمة في إنتاج الفوضى في مختلف تجلياتها، واستغلال ذلك لابتزاز المخزن عن طريق المطالبة بالمغارم والتعويضات.

ففي الوقت الذي أقام فيه المغرب إدارة جمركية لتنظيم التنقل ونقل البضائع بين البر الريفي والجزيرة، وخصص مكانًا للإتجار مع الإسبان فيما يتعلق بالتموين، كان الإسبان يتجنبون هذه النقط ويمارسون التجارة على السواحل المهجورة البعيدة، بما في ذلك الاتجار في مختلف أنواع الممنوعات، كل هذا أمام أعين المسؤولين الإسبان، بل أكثر من ذلك كانوا يستقبلون بالجزيرة قوارب قادمة من جبل طارق محملة بالسلع، وهم يعلمون أنها لن تروج إلا في الريف. وحين يضبط قارب تهريب إسباني من طرف مسؤولي الحراسة المغاربة، فإنهم يزيفون الحقائق ويعتبرون العملية غارة قرصنية مطالبين المخزن بالتعويض ومعاقبة الفاعلين.

وحين قيام الريفيين بحراسة السواحل عن طريق التناوب والتعاون فيما بينهم، فإن إسبانيا استغلت كل الوسائل والمبررات لتجعل المخزن يستغني تدريجيًا عن تطوع الأهالي ويعوضهم بحرس نظامي، ومع الوقت طرح مشكل تموين أفراد الحراسة بسبب عجز ديوانة مليلية عن ذلك لأن تفشي التهريب قضى على مداخيل الجمارك إلى حد الإفلاس.

يظهر جليًا دور الإسبان في خلخلة الأوضاع الأمنية والاقتصادية بالمنطقة، مع العلم أن هذا الوضع لم يكن مقتصرًا على هذه المنطقة فحسب، بل كان مشابها في مختلف المناطق، فضلاً عن نفس هذه الضغوطات كانت تمارس على المغرب من مختلف الدول الأوربية الأخرى المتنافسة عليه.

الملاحق

ملحق رقم (١)

صورتان حديثتان لجزيرة النكور المحتلة

المصدر: صور متداولة على شبكة الإنترنت.

ملحق رقم (٢)

صورة فضائية لخليج الحسيمة

مع توضيح موقع جزيرة النكور

(حيث يشير السهم)

المصدر: ملتقطة من خريطة google map

ملحق رقم (٣)

نسخة من رسالة سلطانية إلى القائد بوبكر الورياغلي حول تجارة التموين مع الجزر المحتلة

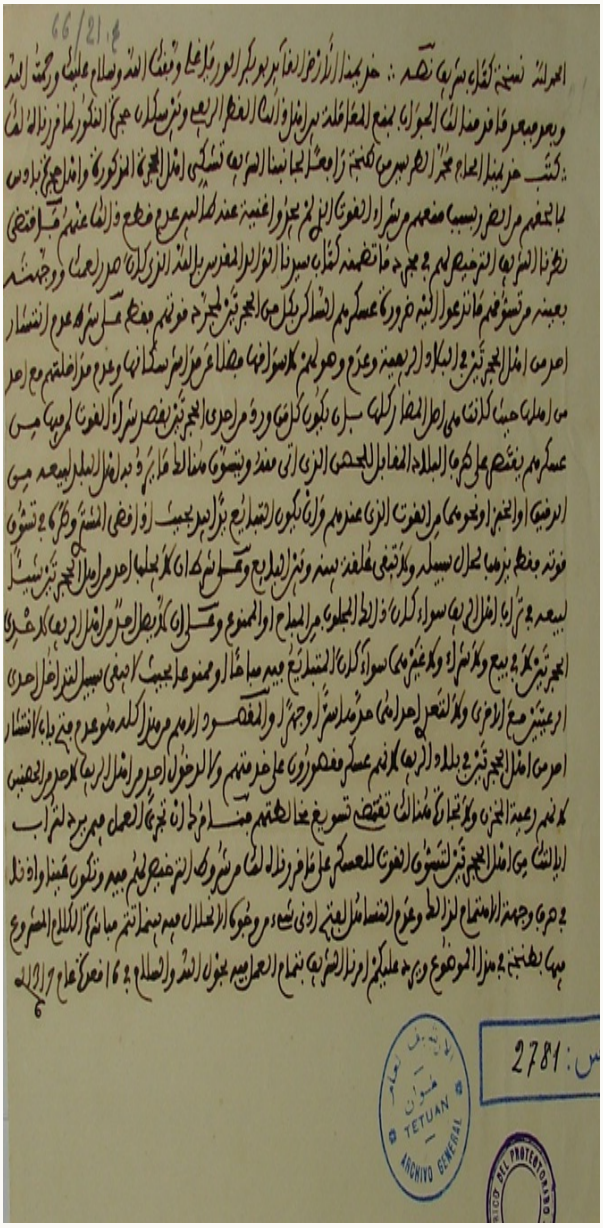

المصدر: المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان/ مح ٦٦/٢١

ملحق رقم (٤)

رسالة من مفوض إسبانيا بطنجة إلى النائب محمد العربي الطريس حول قضية فرار السجناء من الجزر

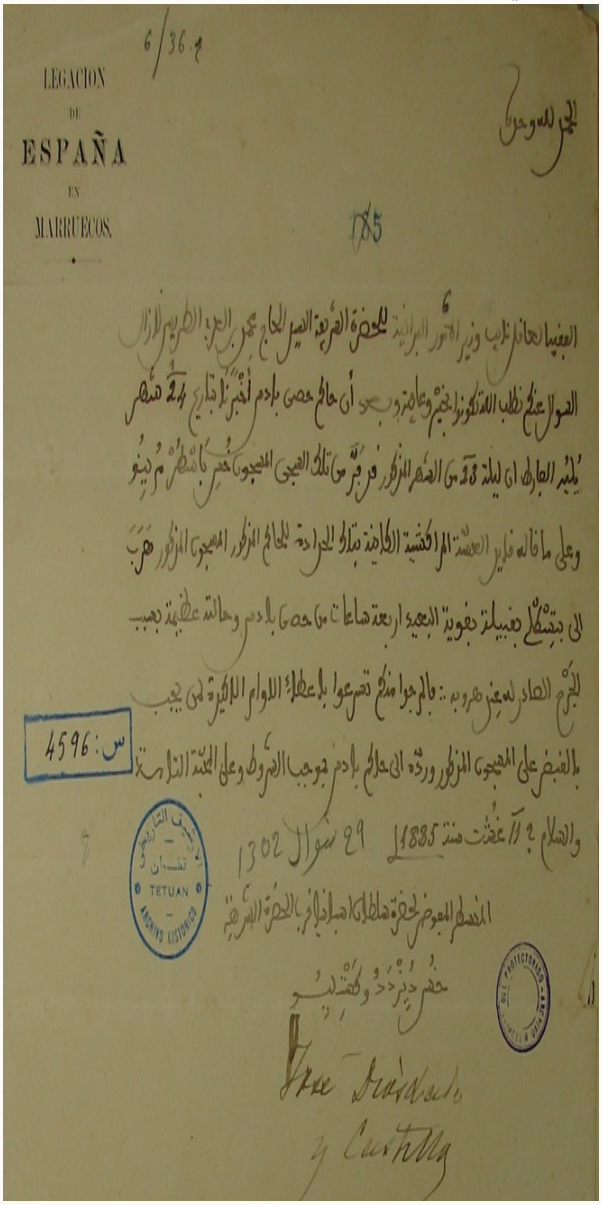

المصدر: المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٦/٣٦

الإحالات المرجعية:

(١) انظر: الشرط السادس من **المعاهدة المغربية الإسبانية حول توسيع حدود مليلية**، والمنعقدة في ٢٤ غشت ١٨٥٩، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٣٨/٦٥

(٢) **وثيقة غير مؤرخة تحتوي مطالب إسبانيا من الدولة المغربية**، توجد في نسختين بالمكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، والنسختان تحملان رقمي: مح ٦٧/٢٦، ومح ٦٧/٢٧.

(٣) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٢٧ شوال عام ١٣١٧هـ موافق ٢٨ فبراير ١٩٠٠م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، س: ٣٣٩٢

(٤) نفسه.

(٥) نفسه.

(٦) **رسالة من السلطان المولى عبد العزيز إلى القائد بوبكر الورياغلي** بتاريخ ١٦ دي القعدة ١٣١٧هـ موافق ١٨ مارس ١٩٠٠م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٦٦/٢١

(٧) **رسالة الحاجب أحمد بن موسى إلى النائب محمد العربي الطريس**، م س، س: ٣٣٩٢.

(٨) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ١٧ ذي القعدة ١٣١٧هـ موافق ١٩ مارس ١٩٠٠م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١١٣/٢٦

(٩) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ١٨ ذي الحجة ١٣١٧هـ موافق ١٩ أبريل ١٩٠٠م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٢٤/٢٦

(١٠) نفسه.

(١١) **رسالة من المكلف بأشغال إسبانيا بالمغرب إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ١٣١٧هـ موافق ٢٧ أبريل ١٩٠٠م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٢١٥/٣٦

(١٢) **رسالة مخزنية إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ١٦ ذي القعدة ١٣١٧هـ موافق ١٨ مارس ١٩٠٠م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٦٦/٢١

(١٣) محمد أونيس، «**القرصنة الريفية بين الأسطورة والتاريخ (١٨٥٦ – ١٨٩٨م)**»، ص ٣٩ – ٦٠، **مجلة حوليات الريف**، العدد الثاني، السنة الثانية، ١٩٩٩/١٤٢، ص.٤٤

(١٤) نفسه، ص.٥٢

(١٥) محمد أونيس **«المجتمع الريفي قبل المقاومة ١٨٩٧ ـ ١٩٢١ مقاربة تاريخية جديدة»**، صص ٦ـ ٢٢، **مجلة أمل**، ع ٨، ١٩٩٦، ص ١٣ـ ١٤

(١٦) **رسالة من القائدين أحمد مدينة وأحمد الحاحي إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية ١٣١٢هـ موافق ٢١ دجنبر ١٨٩٤م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٥٣/٧٨

(١٧) نفسه.

(١٨) **رسالة مخزنية إلى النائب محمد بن العربي الطريس** بتاريخ ١٨ربيع الثاني ١٣١٣هـ موافق ٨ أكتوبر ١٨٩٥م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٦٥/١٤

(١٩) **رسالة مخزنية إلى النائب محمد بن العربي الطريس**، م س، مح ٦٥/١٤

(٢٠) **جواب من الحاجب أحمد بن موسى إلى الأمين محمد اللبادي** بتاريخ ٢٦ صفر ١٣١٥هـ موافق ٢٧ يوليوز ١٨٩٧م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٢٩/٢٤

(٢١) نفسه.

(٢٢) محمد أونيس، **حوليات الريف**، ص.٥١

(٢٣) **رسالة من الحاجب أحمد بن موسى إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٢٥ رجب عام ١٣١٦هـ موافق ٨. دجنبر ١٨٩٨م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٩٧/٢٥

(٢٤) يتعلق الأمر بالتاجر اليهودي إسحاق بنتو الذي كان يخدم إسبانيا والبرتغال معًا.

(٢٥) نفسه.

(٢٦) **رسالة من أحد أمناء مرسى تطوان إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٢٨ محرم ١٣١٨هـ موافق ٢٨ ماي ١٩٠٠م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٩٠/٣٢

(٢٧) أوجست موليبراس، **المغرب المجهول**، الجزء الأول: **اكتشاف الريف**، ترجمة عز الدين الخطابي، منشورات تيفراز ٢، ص.١٠٤

(٢٨) عبد الحميد الرايس، «**وجوه خزامية (أحمد بوحافة: ريفي بألوان الطيف وقلب إنساني كاره للزيف)**»، جريدة تيفراز،عدد ٣٢، يونيو ٢٠٠٨، الصفحة الأخيرة

(٢٩) أوجست موليبراس، م س، ص.١٠٥

(٣٠) **رسالة من مفوض إسبانيا بطنجة خوسي ديزدادو كستليو إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ١١ غشت ١٨٨٥م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٦/٣٦

(٣١) **نسخة من رسالة للنائب محمد العربي الطريس إلى السلطان الحسن الأول**، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٥٥/٣٧ (الوثيقة غير مؤرخة، ولكن رسالة مفوض إسبانيا التي تعلم بالتوصل بها كانت يوم ١٠ شوال عام ١٣٠٦هـ موافق ٩ يونيو ١٨٨٩م، والمرجح أن هذه كانت بعدها بأيام قليلة).

(٣٢) **رسالة من السلطان الحسن الأول إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٢٣ من شوال عام ١٣٠٦هـ موافق ٢٢ يونيو ١٨٨٩م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٣٨/٧

(٣٣) **رسالة من القائد محمد أنفلوس إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٤ ربيع الأول عام ١٣١٣هـ موافق ٢٥ غشت ١٨٩٥م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٢٤/٧٩

(٣٤) **رسالة من مفوض إسبانيا بالمغرب فرانسيسكو رفائيل فكيرة إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٢١ مارس ١٨٩٣م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٨٣/٣٦

(٣٥) أوجست موليبراس، م س، ص.١٠٣

(٣٦) جرمان عياش، **أصول حرب الريف**، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز خلوق التمسماني، الشركة المغربية المتحدة، ١٩٩٢، ص.١٢٢

(٣٧) محمد أونيس، "**القرصنة الريفية بين الأسطورة والتاريخ (١٨٥٦ – ١٨٩٨)**"، ص ٣٩- ٦٠، **مجلة حوليات الريف**، العدد الثاني، السنة الثانية، ١٩٩٩/١٤٢، صص.٤٦-٤٧

(٣٨) **رسالة من النائب محمد العربي الطريس إلى المخزن المركزي** في شهر يونيو ١٨٨٩، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٥٥/٣٧

(٣٩) **رسالة مخزنية إلى محمد العربي الطريس** في ٢٣ من شوال عام ١٣٠٦هـ موافق ٢٢ يونيو ١٨٨٩م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٣٨/٧

(٤٠) محمد أونيس، "**القرصنة الريفية**..."، م س، ص.٤٧

(٤١) **رسالة سلطانية إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٢٦ شوال ١٣١٢هـ موافق ٢١ أبريل ١٨٩٥م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٩٦/١٣

(٤٢) **رسالة من القائدين أحمد الركينة وحميدة بناني إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٢ محرم ١٣٠٩هـ موافق ٨ غشت ١٨٩١م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٤/٧٥

(٤٣) **رسالة من السلطان المولى عبد العزيز إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ١٨ ربيع الثاني ١٣١٣ موافق ٨ أكتوبر ١٨٩٥، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٦٥/١٤

(٤٤) **رسالة مخزنية إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ١١ جمادى الثانية عام ١٣٠٢هـ موافق ٢٨ مارس ١٨٨٥م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١١/٢١

(٤٥) **رسالة مخزنية إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٣ ذي القعدة ١٣٠٣هـ موافق ٣ غشت ١٨٨٦م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٢٠٨/٤

(٤٦) نفسه.

(٤٧) نفسه.

(٤٨) **رسالة مخزنية إلى النائب محمد العربي الطريس**، م س، مح ١١/٢١

(٤٩) نفسه.

(٥٠) **رسالة مخزنية إلى النائب محمد العربي الطريس**، م س، مح ٢٠٨/٤

(٥١) نفسه.

(٥٢) **رسالة من مفوض إسبانيا بالمغرب إمليو اوخيذا Emilio Ojeda إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ١٣ ذي الحجة ١٣١٢هـ، موافق ٧ يونيو ١٨٩٥م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١١٤/٣٦

(٥٣) **رسالة من مفوض إسبانيا بالمغرب مركيس دي بطسطاد فرناري Marquiz de Potestad Fornari إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٣١١هـ موافق ١٤ شتنبر ١٨٩٣م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح٩٠/٣٦

(٥٤) **رسالة مركيس دي بطسطاد فرناري**، م س، مح٩٠/٣٦

(٥٥) **رسالة إمليو اوخيذا**، م س، مح ١١٤/٣٦

(٥٦) **رسالة مخزنية إلى مفوض إسبانيا بالمغرب مركيس بطسطد فرناري Marquiz de Potestad Fornari** في فاتح ربيع الأول ١٣١١هـ موافق ١٢ شتنبر ١٨٩٣م ، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٩٣/٣٧

(٥٧) نفسه.

(٥٨) **رسالة مركيس دي بطسطاد فرناري**، م س، مح٩٠/٣٦

(٥٩) **رسالة إمليو اوخيذا**، م س، مح ١١٤/٣٦

(٦٠) **رسالة من المفوض الإسباني إمليو أوخيذا Emilio de Ojeda إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٣٠ غشت ١٩٠٠م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٤٢/٣٧ أ.

(٦١) **جواب من النائب محمد العربي الطريس إلى مفوض إسبانيا إميليو إوخيذا Emilio Ojeda** بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٣١٨هـ موافق ٣١ غشت ١٩٠٠م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ١٤٢/٣٧ ب.

(٦٢) نفسه.

(٦٣) **رسالة من المفوض الإسباني إمليو أوخيذا Emilio de Ojeda إلى النائب محمد العربي الطريس** بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٠٠م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٦/١٥٥ (رقم مكرر).

(٦٤) نفسه.

(٦٥) **جواب من النائب محمد العربي الطريس إلى مفوض إسبانيا إميليو إوخيذا Emilio Ojeda** بتاريخ ٢٠ جمادى الثانية ١٣١٨هـ موافق ١٤ أكتوبر ١٩٠٠م، المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان، مح ٦/١٥٥

(٦٦) نفسه.